

## النشرة الإخبارية الإلكترونية للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أغسطس/ آب 2016 الدورة الثامنة والخمسون للجنة مناهضة التعذيب

قر شتلا تاوتحم

- ديدج رايخاً
- تمظنملا لىلا مدمقلا ريراقتلا
- تضمهانم تمجتل لاو ادمل صلخم
- لودلا ريراقتن أشب بيزعتلا
- ترودلان ليقلمان ات
- عباتاو تمظنملا تمطشنا رخاصة لعتيامية
- بيزعتلا تضمهانم تمجاب

نظرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في دورتها الثامنة والخمسين التي انعقدت في الفترة من 25 يوليو/ تموز وحتى 12 أغسطس/ آب 2016 في تقارير الدول المقدمة من كل من الكويت وهندوراس وبوروندي ومنغوليا. وفقاً لأحكام المادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يتعين على الدول أن تقدم كل أربع سنوات تقريراً للجنة حول التدابير التي اتخذت من أجل تطبيق أحكام الاتفاقية.

### ريرة تلاب يزعتلا

### فورظالات ناكامهم



ممثلون عن منظمات بوروندية غير حكومية



صورة للجنة أثناء إحدى جلسات العمل

لزوجة تيموكحلا ريغ تامظنم ريراقتلا يهو، اهاداعل نم ريراقت مبيقت  
عاضوا لود، "تليدب ريراقت" عىد تي تلان اسنلا قوقد. ينعما دلبلما في  
حمسي لانكلو ينلعلتا تسلجلا روضحت تامظنملا هذ نع نيلتمل حمسيو  
تمظنملا نكمي. ملاكلا بهل تيموكحلا ريغ عمتجت نأل ليدبلا ريراقتلا تبخاص  
تطاحا" في اهلغشت تي تلا ايضقلا اهماما حرطتو تمجلا ب ريغ تامظنملا  
تيموكحلا ولي بق تيرس تسلج في مته تي تلا "ضارعتسا دعوم نم دحاوم  
ملودلا في بيزعتلا عاضوا ضارعتسا تيلمع فلاتت. بيزعتلا ملودلا ريراقت  
ملودلا ريراقت ساردب لولأا في تمجلا عاربخ موقب، نيتينلع نيتسلج نم  
لكذ في امب مومعلا تحاتملا ىرخلا تاملعملما لىلا اضيا نودنتسي مهنكلو  
اهتمدق تي تلا ريراقتلا ريغ تامظنملا تيموكحلا ر اهلود تلسلا نوحرطيو،  
نوبونملا علاؤه مدقي، تينانلا تسلجلا يفو. بيزعتلا تيموكحلا يبونم لىلا  
" تمجلا رشنت مژنمو. تمجلا عاربخ لىلا مهودر تيماتخا اهتاطحلام "  
اهريراقت ضارعتسا مته تي تلا ملودلا لناسمو تايسوت لىلا يوتحت تي تلاو  
لكذوا اهتعباتملا. دحاو تخسن وضغ في

### أخبار جديدة

المنظمة تطلق حملة "مناهضون للتعذيب"



أطلقت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيسها، حملة "مناهضون للتعذيب" (HAT) [الأحرف الأولى من اسم الحملة 'هات' تعني قَبْعة بالإنجليزية]، وهي عبارة عن حملة توعية عالمية من أجل تكريم كافة الناجين من التعذيب وكذلك تكريم أولئك الذين يبتغون حمايتهم في شتى بقاع العالم. وسوف يتم توزيع جميع الأموال التي يتم التبرع بها على شكل مساعدات لضحايا التعذيب. وتستهدف هذه الحملة النشطاء وخبراء مكافحة التعذيب وعموم الجمهور احتفاءً بما يبذلونه من جهود مضنية وتقديم الشكر لهم على استمرارهم في ممارسة الضغط على الحكومات كي تكافح التعذيب.

ونظراً لما تمثله لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بصفتها هيئة لها أهميتها وحضورها على صعيد النضال من أجل مكافحة التعذيب، فإن المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب تدعو كافة أعضاء اللجنة ومتابعيها إلى المشاركة في الحملة عن طريق ارتداء قبعة وإبداء التزامهم على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق المشاركة في وسم #HumansAgainstTorture. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع [www.joinhat.org](http://www.joinhat.org).

### غياب تاريخي لبوروندي عن الاستعراض الخاص

في خطوة غير مسبوقة من أي من الدول الأطراف في الاتفاقية، لم يحضر الوفد البوروندي الأسبوع الماضي لتقديم ردوده على طروحات لجنة مناهضة التعذيب بعد حضوره أولى الجلستين المخصصتين لكل دولة يتم استعراض تقاريرها. وأرسل الوفد بدلاً من ذلك [رسالة](#) يقول فيها إنه يستغرب من تركيز الجلسة الأولى على بحث معلومات مستقاة من تقارير بديلة أعدتها منظمات مجتمع مدني لم يجر إرسالها إليه أو استشارته بشأنها. وكان ممثلو الحكومة البوروندي قد حضروا الجلسة التي انعقدت في 28 يوليو/ تموز.

كانت أزمة سياسية حادة تلقي بظلالها على بوروندي في أعقاب إعلان الرئيس بيير نكورونزيزا في أبريل/ نيسان 2015 عن نيته الترشح للرئاسة للمرة الثالثة على التوالي. وكان طلب لجنة مناهضة التعذيب من الحكومة البوروندي بتقديم تقرير خاص - قبل مواعده المقرر بسنتين عن كيفية محاربتها للتعذيب وسوء المعاملة على أراضيها قد جاء في هذا السياق المتأزم سياسياً. ولم تتوجه اللجنة لأية حكومة من قبل يمثل هذا الطلب سوى مرتين في حالة إسرائيل عام 1997 وسوريا عام 2012.

وقد قوبل هذا التغيب المفاجئ بتوصيات من لجنة مناهضة التعذيب بالتوقف عن تأجيج نار العنف الإثني، وإسقاط كل الأعمال الانتقامية ضد أعضاء المجتمع المدني المعارضين، والتوقف عن استخدام القوة ضد المحتجين، والتقدم بتقرير قبل حلول شهر أكتوبر/ تشرين الأول حول ما تفعله الحكومة لمكافحة الإفلات من العقاب. وقد [رحب](#) ممثلو ائتلاف المنظمات غير الحكومية البوروندي والدولية الذين عانوا من أعمال انتقامية بسبب إسهامهم في استعراض لجنة مناهضة التعذيب بهذه التوصيات.

### التقارير المقدمة إلى المنظمة

#### تقرير بديل حول هندوراس

قدمت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالتعاون مع ائتلاف الاستعراض الدوري الشامل والمنبر الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب [تقريراً بديلاً مشتركاً](#) للجنة مناهضة التعذيب حول هندوراس. ويركز التقرير على الاستخدام الممنهج للتعذيب من قبل قوات الأمن العامة والخاصة، المواقف السلبية للسلطات الحكومية والقضائية في هذا الصدد، مما أسهم في استمرار قوات الأمن بانتهاكاتها.

#### تقرير بديل حول بوروندي

قدم ائتلاف من المنظمات غير الحكومية البوروندي والدولية، بما في ذلك المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، [تقريراً بديلاً مشتركاً](#) إلى لجنة مناهضة التعذيب حول بوروندي. ويتناول التقرير عدداً كبيراً من مزاعم التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني بالإضافة إلى حالات الاختفاء القسري والعنف الجنسي في سياق الأزمة السياسية التي اندلعت في أبريل/ نيسان 2015.

#### تقرير بديل بخصوص قائمة القضايا السابقة لتقديم تقرير كوت ديفوار

قدمت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالتعاون مع الحركة الإفوارية لحقوق الإنسان إلى لجنة مناهضة التعذيب تقريراً مشتركاً لأغراض إقرار [قائمة القضايا السابقة لتقديم التقرير](#) في الدورة المقبلة للجنة. ويؤكد التقرير على القضايا الشاغلة فيما يتعلق بتنفيذ كوت ديفوار لاتفاقية مناهضة التعذيب، بما في ذلك مزاعم بحدوث تعذيب وسوء معاملة في الفترة التي تلت انتخابات عام 2010 وافتقار القضاء للاستقلالية.

## ملخص لمداولات لجنة مناهضة التعذيب بشأن تقارير الدول

### الكويت

#### حقوق المهاجرين وظروف الاعتقال

من الشواغل الرئيسية التي برزت خلال استعراض التقرير الدوري الثالث للكويت، أوضاع **العمال المهاجرين** بما في ذلك ساعات العمل الطويلة وحرمانهم من الطعام والنوم، والاعتداء البدني والجنسي، ومصادرة جوازات سفرهم، والسخرة التي تعتبر رديفاً للعبودية. كذلك أثار الخبراء مسألة الظروف غير الإنسانية المزعومة التي يعيشها 4,000 عامل من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يعملون بالسخرة. وقد أوصى الخبراء بإجراء عمليات تفتيش على أرباب العمل والتحقيق في مزاعم بوقوع انتهاكات، وتوفير الحماية القانونية والمأوى وخطوط المساعدة المخصصة للخادمت في المنازل.

وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم العميق بشأن **ظروف الاعتقال** وسوء المعاملة في أماكن التجريد من الحرية. وتشتمل الظروف السيئة على مزاعم بعدم كفاية خدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية وقلة التهوية والاكتظاظ وعدم ملاءمة البنية التحتية. وورد أن من بين العقوبات استخدام القضبان الحديدية ضد المعتقلين والزنازين التأديبية شديدة الصغر. كما أنه لا يتم دائماً فصل القاصرين عن البالغين. وأوصت اللجنة بأن تتخذ الكويت تدابير فورية لتحسين ظروف الاعتقال وضمان مقدرة المحتجزين على التقدم بالشكاوى بشأن تلك الظروف والحرص على فصل القاصرين عن البالغين عند الاحتجاز. كذلك أوصت اللجنة أن تتولى إناث مسؤولية حراسة النساء والبنات. وأثارت اللجنة قضايا غياب القوانين النافذة بشأن منح حقوق المواطنة للبدون و**عدم جواز إعادتهم قسراً**. هناك ما لا يقل عن 100,000 شخص من البدون- المصنفين "كمقيمين غير شرعيين" لا يحظون بأي اعتراف قانوني ولا يزالون مستهدفين بالتمييز وسوء المعاملة. وقالت اللجنة إنه ينبغي العمل بتدابير قانونية تكفل منح الجنسية الكويتية لكل طفل، وتسهيل حصول هؤلاء على العدالة والخدمات الاجتماعية. وكان من بين القضايا الباعثة على القلق أيضاً عمليات الترحيل الإدارية لصالح حفظ النظام العام وغياب النظم أو القوانين التي تنظم معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء. وحثت اللجنة الدولة الطرف على إنشاء إطار قانوني يتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بمبدأ عدم جواز الترحيل القسري.

ومن القضايا الأخرى التي أثارت: العنف المنزلي، وعدم استقلالية القضاء، وتعريف التعذيب وتجريمه، والإبلاغ عن أعمال التعذيب، وحماية الشهود، والاعترافات المنتزعة بالإكراه.

#### قضايا مطروحة للمتابعة:

- 1 بيان رسمي صادر عن أعلى سلطات الدولة يدين اللجوء إلى التعذيب وسوء المعاملة.
- 2 ظروف الاعتقال.
- 3 التفعيل العاجل لتعليق العمل بعقوبة الإعدام بحكم الواقع.
- 4 أوضاع العمال الأجانب.

#### لقراءة المزيد:

- [الملاحظات الختامية](#)
- [تقارير المنظمات غير الحكومية](#)
- [البث الإلكتروني المصور](#)

### هندوراس

#### العسكرة ومزاعم بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على يد القوات المسلحة

قال أعضاء اللجنة أثناء دراستهم للتقرير الدوري الثاني لهندوراس إنهم يفهمون الصعوبات التي تواجهها السلطات في مكافحة عنف عصابات تجار المخدرات وضمان الأمن. غير أنهم عبروا عن قلقهم العميق بشأن **عسكرة مهام حفظ الأمن** وإدارة السجون الأمر الذي أدى إلى زيادة مفرقة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك أعمال التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء والعنف الجنسي والاعتقالات التعسفية منذ الانقلاب الذي وقع في 28 يونيو/ حزيران 2009. ولم تضع الدولة موضع التنفيذ أية آليات إشراف ومساءلة مستقلة بخصوص أعمال التعذيب وسوء المعاملة على يد عناصر الجيش، وفقاً لما ذكرته اللجنة.

وقالت اللجنة أيضاً إنها تشعر بالقلق، بل وبالفرح، حيال **معدلات الاكتظاظ الزائد في السجون** التي وصلت، على سبيل المثال، إلى 490 بالمائة في سجن سانتا باربارا وهي نسبة غير مقبولة على الإطلاق. كذلك اعتبر خبراء الأمم المتحدة النقص في أعداد الأطباء والمرضى

في مرافق الإصلاحات "مسألة مستعجلة". وأشار الخبراء إلى عدم وجود زي موحد وإجراءات منظمة لتسجيل المحتجزين وعدم الفصل بين المحتجزين على ذمة قضايا والمحتجزين المدانين بجرائم، فضلاً عن الظروف المعيشية المحفوفة بالمخاطر للسجناء من النساء والأحداث. وقد أوصت اللجنة بزيادة استخدام التدابير غير الاحتجازية، وتعزيز الموارد المالية والبشرية للجنة الوطنية لمناهضة التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وضمان تخصيص الموارد دون تأخير لصالح حصول الأشخاص المجردين من حريتهم على الرعاية الطبية.

وطلحت خلال الاستعراض أسئلة بشأن تدابير حماية المدافعين عن حقوق الإنسان لاسيما الذين يعملون منهم على قضايا الأرض أو حقوق المثليات أو المثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية أو حاملي صفات الجنسين وحريتهم في التعبير- المستهدفين بعنف غير مسبوق. وسأل الخبراء عن التحقيقات في جرائم القتل ضد هؤلاء الأشخاص والهجمات التي تستهدفهم، ومن ضمنهم مناصرون حقوقيون بارزون مثل بيرتا كاسيريس، وحثوا السلطات على التأكد من امتناع كبار المسؤولين عن الإدلاء بأية تصريحات تشكك في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز آليات الحماية الوطنية.

كذلك نوّه الخبراء بقلق عميق إلى العدد الذي يتم تسجيله سنوياً من مزاعم استخدام العنف ضد النساء والبالغ 20,000 شكوى وبرز نزعة الاغتصاب والاختفاء وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وعبر الخبراء عن قلقهم من ارتفاع عدد جرائم الكراهية التي تُرتكب بحق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وأوصوا بأن تجري الدولة تحقيقاً شاملاً وأن تلاحق الجناة قضائياً وأن تنزل بهم العقاب وأن تكفل الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء- وأن تنظر من باب أولى بالحظر التام الذي تفرضه الدولة على الإجهاض.

#### قضايا مطروحة للمتابعة:

- 1 نقل إدارة السجون إلى مركز الإصلاح الوطني وتفكيك مراكز الاعتقال الوقائي في المجمعات العسكرية.
- 2 التخفيف من اكتظاظ السجون عن طريق التشجيع على اللجوء إلى التدابير غير الاحتجازية وقدر أكبر من الأمن في السجون من خلال تدريب موظفي السجون ووضع استراتيجيات تهدف إلى ضبط عنف السجناء.
- 3 تخصيص الموارد للجنة الوطنية لمناهضة التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ومراجعة شروط اختيار أعضائها.
- 4 حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وإجراء تحقيقات حقيقية في كافة التهديدات والاعتداءات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

#### لقراءة المزيد:

- [الملاحظات الختامية](#)
- [تقارير المنظمات غير الحكومية](#)
- [البث الإلكتروني المصور](#)

### بوروندي

#### الإفلات من العقاب ومزاعم بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان

في ضوء التقارير الواردة عن التعذيب بدوافع سياسية وإثنية في هذا البلد، أجرت اللجنة استعراضاً خاصاً لبوروندي قبل سنتين من موعد الاستعراض الدوري التالي المقرر إجراؤه في الأصل عام 2018.

أعرب الخبراء عن مخاوف عميقة فيما يتعلق بالعدد الهائل لانتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أنها ارتكبت على يد عناصر الشرطة وأعضاء ميليشيا إيمونراكوري ووكالة المخابرات الوطنية، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والإخفاء القسري وأعمال تعذيب. واستنكر الخبراء أجواء الإفلات من العقاب التي سادت منذ بداية الأزمة وانعدام استقلالية القضاء على نحو فاضح. وحث الخبراء الدولة الطرف في الاتفاقية على تشكيل لجنة تحقيق مستقلة تقوم بتحقيق فوري ونزيه ومستقل في كافة المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وأعربت اللجنة عن مخاوفها بشأن الصلات الوثيقة التي تربط ميليشيا إيمونراكوري بالحزب الحاكم، وحثت حكومة بوروندي على ممارسة الرقابة على عناصر الشرطة والأمن وأفراد ميليشيا إيمونراكوري للحيلولة دون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وأشارت اللجنة إلى مزاعم بوجود ما لا يقل عن تسعة قبور جماعية في مناطق عدة من البلاد وأوصت بأن تشكل بوروندي لجنة تحقيق مستقلة للبدء باستخراج الجثث من تلك القبور والتعرف على هوية أصحابها. وأشار خبراء الأمم المتحدة أيضاً إلى وجود مراكز سرية للاعتقال وحثوا بوروندي على السماح لمراقبي حقوق الإنسان بزيارة تلك الأماكن.

وأعرب الخبراء عن مخاوفهم بشأن استخدام العنف الجنسي كوسيلة للقمع من قبل أفراد ميليشيا إيمونراكوري ووكالة المخابرات الوطنية، بما في ذلك التحريض على مثل هذه الجرائم عن طريق الأغاني. وقد أوصت اللجنة بأن تضع الدولة الطرف حداً لإفلات مرتكبي جرائم العنف الجنسي من العقاب وتقديم الرعاية الطبية والنفسية المناسبة لضحاياهم.

يعتبر أعضاء اللجنة النزاع في بوروندي نزاعاً ذا طبيعة سياسية، إلا أنهم يشعرون رغم ذلك بالفزع بشأن خطابات الكراهية التي ألقاها بعض كبار المسؤولين في الحكومة والتي من شأنها أن توجج نار **العنف المنيق عن دوافع إثنية**. وبناء على ذلك، فقد طلبوا من الحكومة البوروندية الامتناع عن الإدلاء بأيّة تصريحات علنية من شأنها إذكاء التوترات الإثنية والعنف.

أخيراً، أعرب الخبراء عن قلقهم بشأن الحالات المتعلقة بمضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وترهيبهم ومن ضمنها محاولة قتل بيير كلافر ميونيمبا. وحث الخبراء السلطات على وضع حد لأعمال الترهيب والانتقام تلك وضمن حصول الضحايا على التعويض المناسب.

بخصوص القضايا المطروحة للمتابعة، ونظراً للطبيعة الاستثنائية والمستعجلة للاستعراض، ومع الأخذ في الحسبان انقطاع الحوار من طرف الدولة الطرف، دعت لجنة مناهضة التعذيب بوروندي إلى تقديم تقرير خاص حول التدابير التي تم اعتمادها لتنفيذ جميع التوصيات التي أوردتها اللجنة في ملاحظاتها الختامية، وذلك قبل حلول شهر أكتوبر/ تشرين الأول.

لقراءة المزيد:

- [الملاحظات الختامية](#)
- [تقارير المنظمات غير الحكومية](#)
- [البث الإلكتروني المصور](#)

بتاريخ 29 يوليو/ تموز، أي في اليوم ذاته الذي تغيب فيه الوفد البوروندي عن الممثل أمام اللجنة، [طلب](#) مدعي عام محكمة الاستئناف في بوجمبورا شطب المحامين الأربعة الذين شاركوا في استعراض لجنة مناهضة التعذيب كممثلين عن المجتمع المدني (وهم: ارميل نيونغيري، وولامبرت نيغورورا، وديودوني باشيرايشيزي، وفيتال نشيميرمانا) من سجلات المحامين. وفي [رسالة](#) بعثت بها إلى الحكومة، حثت اللجنة السلطات البوروندية على إلغاء ما تصنفها اللجنة أعمالاً انتقامية.

### منغوليا

**معاملة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وعدم وجود نظام عدلي شامل للأحداث**

رحبت اللجنة في الاستعراض الدوري الثاني لمنغوليا باعتماد تعريف للتعذيب في القانون الجنائي الجديد رغم أسفها لعدم اشتماله على أعمال التعذيب القائمة على التمييز ولعدم تناسب العقوبات على جرائم التعذيب مع مستوى خطورة تلك الجرائم. وفي إشارة إلى أعمال الشغب التي أشعلتها مزاعم بالتزوير في الانتخابات البرلمانية عام 2008، حث الخبراء منغوليا على وضع حد للإفلات من العقاب عن طريق ضمان التحقيق الفوري والفعال والنزيه في أعمال التعذيب وسوء المعاملة وإحالتها إلى القضاء وإدانة من يجدهم القضاء مذنبين بتلك الأعمال دون إبطاء.

ولفت أعضاء اللجنة انتباه الدولة الطرف إلى ضرورة توفير الضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين والتخفيف من **اكتظاظ السجون**. وحث الخبراء منغوليا على التأكد من توافق ظروف السجن مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأعرب الخبراء أيضاً عن مخاوفهم بشأن غياب نظام عدلي شامل للأحداث وأوصوا بأن تحرص منغوليا على عدم احتجاز الأحداث إلا كمالأخيراً مع فصلهم عن البالغين. وأشار أعضاء اللجنة كذلك إلى ما ذكر بأن 42 في المائة من الأطفال تعرضوا للعقوبة البدنية أو النفسية في المنازل وأنه ينبغي لمنغوليا أن تضمن التطبيق الكامل لمنع العقوبات البدنية في كافة المواقع.

ورغم إلغاء منغوليا لعقوبة الإعدام إلا أن الخبراء عبروا عن قلقهم بشأن أوضاع السجناء الذين تم استبدال عقوبتهم. وأوصوا بأن تضمن الدولة الطرف منح الأشخاص الذين كانوا مدرجين سابقاً على قائمة الإعدام كافة أشكال الحماية التي تضمنتها الاتفاقية بما في ذلك الضمانات القانونية الأساسية.

وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم بوجه خاص بشأن الاعتداءات الجسدية على المنتمين لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية واعتقالهم. وشجعوا منغوليا على اتخاذ كافة التدابير الضرورية لجلب مرتكبي هذا النوع من أعمال العنف إلى العدالة.

وسلط الخبراء الضوء على مسألة شيوع العنف ضد المرأة بما في ذلك **العنف المنزلي والعنف الجنسي**. وطلبوا من منغوليا ضمان تسجيل مثل هذه المزاعم من قبل الشرطة والتحقيق فيها دون إبطاء أو تحيز وضمن ملاحقة مرتكبي هذه الأعمال قضائياً ومعاقبتهم.

ومن القضايا الأخرى الشاغلة التي أثارها اللجنة الاتجار بالبشر وتناقص مخصصات الميزانية المرصودة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعدم وجود تشريع متعلق بمنح وضعية اللجوء.

**قضايا مطروحة للمتابعة:**

- 1 الضمانات القانونية الأساسية للأشخاص المجردين من حريتهم.
- 2 الإفلات من العقاب عن جرائم التعذيب وسوء المعاملة.

## لقراءة المزيد:

- [الملاحظات الختامية](#)
- [تقارير المنظمات غير الحكومية](#)
- [البث الإلكتروني المصور](#)

## الدورتان المقبلتان

ستتعد الدورة التاسعة والخمسون للجنة مناهضة التعذيب خلال الفترة من 7 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 7 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

### النظر في تقارير الدول

- [أرمينيا](#)
- [كيب فيردي](#)
- [الإكوادور](#)
- [فنلندا](#)
- [وكانوم](#)
- [اببيمان](#)
- [اكنلايرسد](#)
- [ناتسنامكرت](#)

### قائمة المسائل السابقة لتقديم التقارير

- [أستراليا](#)
- [كوت ديفوار](#)
- [كرواتيا](#)
- [الجبل الأسود](#)
- [ديوسلا](#)
- [ايناركوأ](#)
- [دحتملا تايلاولا تيكييرملا أة](#)

الموعد النهائي للمواد المقدمة من المنظمات غير الحكومية بشأن دراسة تقارير الدول هو 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2016. وكان الموعد النهائي للمواد المقدمة من المنظمات غير الحكومية بشأن [قائمة المسائل وقائمة المسائل السابقة لتقديم التقارير](#) للدورة التاسعة والخمسين في 27 يونيو/ حزيران 2016.

ستتعد الدورة الستون للجنة مناهضة التعذيب خلال الفترة من 17 أبريل/ نيسان إلى 12 مايو/ أيار 2017.

### النظر في تقارير الدول:

- [أفغانستان](#)
- [الأرجنتين](#)
- [البحرين](#)
- [نانبي](#)
- [ناتسكايد](#)
- [تيروكلا تيروهمجلا](#)

### قائمة المسائل السابقة لتقديم التقارير

- [كولومبيا](#)
- [لكسمبرغ](#)
- [جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة](#)
- [نيوزيلندا](#)
- [رومانيا](#)

### قائمة المسائل التي سيتم إقرارها

- [رواندا](#)

الموعد النهائي للمواد المقدمة من المنظمات غير الحكومية بشأن دراسة تقارير الدول للدورة الستين هو 27 مارس/ آذار 2017. والموعد النهائي للمواد المقدمة من المنظمات غير الحكومية بشأن [قائمة المسائل وقائمة المسائل السابقة لتقديم التقارير](#) هو 23 يناير/ كانون الثاني 2017.

## تابعوا آخر أنشطة المنظمة فيما يتعلق بلجنة مناهضة التعذيب

### برنامج لجنة مناهضة التعذيب العالمي للمجتمع المدني

أطلقت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب عام 2014 برنامجها العالمي للمجتمع المدني لمحاربة التعذيب عبر تعبئة جهود منظمات المجتمع المدني وتنسيق أنشطتها فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وتعمل المنظمة على تيسير مشاركة منظمات المجتمع

المدني عن طريق تشكيل التحالفات وتبادل المعلومات والحرص على تقديم التقارير الفعالة في مواعيدها المقررة وتقديم المشورة بشأن فرص المناصرة ودعم إمكانية الوصول بفعالية إلى اللجنة خلال الإحاطات السرية للمنظمات غير الحكومية. للاطلاع على المزيد، زوروا [موقعنا الإلكتروني](#).

### مدونة المنظمة: الالتزام مع لجنة مناهضة التعذيب

احتفالاً بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية مناهضة التعذيب التي صادفت يوم 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أطلقت مدونة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بعنوان "Nothing can Justify Torture, engaging with the Committee against Torture" (لا تبرير للتعذيب، الانخراط مع لجنة مناهضة التعذيب).

إن الهدف من هذه المدونة هو تحقيق مستوى أعلى من الوعي بعمل لجنة مناهضة التعذيب واتفاقية مناهضة التعذيب، وزيادة احتشاد منظمات المجتمع المدني حول اللجنة، إلى جانب استخدام إجراءات اللجنة في تعزيز تطبيق الاتفاقية. إن المنظمة تدعو وتحث كل من يعمل على الاتفاقية ومع لجنة الإشراف التابعة لها، بما في ذلك أعضاء اللجنة وممثلو منظمات المجتمع المدني والأكاديميون والصحفيون على المشاركة في عملية تبادل الخبرات هذه من خلال إرسال مقالة إلى مدونة المنظمة. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بكارين بيننغر بودل على العنوان [cbb@omct.org](mailto:cbb@omct.org).

من المقالات التي نشرت مؤخراً:

[Le Burundi se défile lors de l'examen spécial du Comité contre la torture : Quelles conséquences pour la société?](#)

هندوراس: مقابلة بالفيديو مع ممثلين من منظمات المجتمع المدني الهندوراسية التي شاركت بجلسة لجنة مناهضة التعذيب.

### تابعوا جلسات لجنة مناهضة التعذيب

يمكنكم متابعة البث الحي أثناء انعقاده الجلسات على الرابط <http://webtv.un.org>. كذلك تتم أرشفة الجلسات حيث يمكنكم مشاهدتها في وقت لاحق.

لمتابعة آخر جلسات لجنة مناهضة التعذيب على تويتر، يرجى البحث عن **#UNCAT58**.

تابعونا على



صدرت هذه النشرة الإلكترونية بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي، وأيريش إيد، ومؤسسة أوبن سوسايتي، وصندوق سيغريد روزينغ. وتحمل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب المسؤولية الحصرية عن محتويات هذه النشرة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال اعتبار ما يرد في محتويات هذه النشرة على أنه تعبير عن مواقف الاتحاد الأوروبي أو صندوق سيغريد روزينغ.



SIGRID RAUSING TRUST